

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المنعقد بتاريخ 2020/8/10

٥٩٧٨

٤٤/٨/٢٠٢٠

بناءً على الدعوة الصادرة عن مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ، التي تم نشرها في صحفيتين يوميتين ولمرتتين متتاليتين :

جريدة الثورة العدد/46 بتاريخ 2020/7/20 الموافق ليوم الاثنين ويوم الثلاثاء الموافق بتاريخ 2020/7/21 العدد /471.

جريدة البعث العدد46 تاريخ 2020/7/20 الموافق ليوم الاثنين وفي يوم الثلاثاء الموافق 2020/7/21 العدد /471.

فقد عقدت الهيئة العامة للمصرف المذكور اجتماعها في فندق الشام قاعة أمية وذلك في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين الموافق 2020/8/10 والذي تم تأجيله الى الساعة الثانية عشر من نفس اليوم وذلك من أجل اكتمال النصاب القانوني للجلسة وذلك بحضور كل من :

- مندوبين من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهم السادة الهام شحادة و ربا عساف والاستاذ معلا ديوب بموجب الكتاب الصادر عن الوزارة رقم 2671/8558 تاريخ 2020/8/10.

- مندوبين عن مصرف سورية المركزي وهم السيدة سوما علي والسيدة ريم محمد والانسة ميساء البوشي بموجب كتابي مصرف سورية المركزي رقم 16/4146/ص تاريخ 2020/7/29 والكتاب رقم 16/4198/ص تاريخ 2020/8/9

- بالإضافة الى مندوبي هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية وهما السيد شادي عباس والانسة راما حوارنه الذين تم تسميتهم بموجب الكتاب رقم 700/ص - ا.م تاريخ 2020/7/27.

وقد ترأس الجلسة السيد مسعود صالحه نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل. وبدأت الجلسة الساعة 11 صباحاً بالترحيب بالسادة المساهمين الحاضرين للاجتماع وبين أنه بلغت نسبة المساهمين الحاضرين للاجتماع أصالة وإنابة 57.42% واستناداً الى قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 المادة /170/ منه المتضمنة لاتعد الجلسة الاولى لاجتماع الهيئة العامة الغير عادية قانونية مالم يحضرها مساهمون يمثلون 75% على الاقل من اسهم الشركة وبالتالي تم تأجيل الاجتماع الى الساعة الثانية عشر حيث أن النصاب يعتبر قانوني في حال حضرها مساهمون يمثلون 40% على الاقل من الاسهم المكتتب بها .

وفي الساعة 12 افتتح رئيس الجلسة الاستاذ مسعود صالحه الجلسة مرحباً بالسادة المساهمين والسادة ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وممثلي مصرف سورية المركزي والسادة ممثلي

*(Handwritten signatures and stamps)*

هيئة الأوراق والاسواق المالية السورية, ووضح بأن عدد الاسهم 52,500,000 وعدد الحضور 30,222,368 وإن نسبة الحضور 57.57% وبالتالي يعتبر النصاب قانوني والجلسة نظامية .

وقام بتسمية كل من السادة :

-السيد عمر الحسيني والسيد وليد الاحمر كمرابي تصويت

-السيدة ثراء عزو مدوناً لوقائع الجلسة .

وقد وضح رئيس الجلسة بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة أنه يوجد أربع أعضاء مجلس إدارة أردنيين يمثلون بنك الاسكان , لم يتمكنوا من الحضور بسبب الظروف الحالية وعدم إمكانية الوصول الى الاجتماع بسبب جائحة كورونا وبالتالي يعتبر غيابهم مبرراً ومشروعاً عن هذه الجلسة .

وانتقل رئيس الجلسة الى عرض بنود جدول الاعمال ومناقشتها وفق الاتي :

### البند الاول : سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة :

تلا السيد نائب رئيس مجلس الادارة رئيس الجلسة تقرير مجلس الإدارة السادس عشر للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عن العام المالي المنتهي بتاريخ 31 كانون الاول , حيث اشتمل التقرير أبرز الانجازات والانشطة الرئيسية والنتائج التي حققها المصرف خلال عام 2019, إضافة الى القوائم المالية الموحدة وخطة المصرف لعام 2020.

حيث أوضح بأن المصرف واصل أدائه الجيد بخطى ثابتة وتمكن من التعامل مع الصعوبات والتحديات بكفاءة عالية وقدرة متنامية على مواجهتها وتعزيز موقعه في القطاع المصرفي في ظل المنافسة الشديدة والتداعيات السلبية على الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي

حيث بين بأن مجموعة المصرف حققت أرباحاً قبل الضريبة /6,3/ مليار ليرة سورية مقارنة ب/1,2/ مليار ليرة سورية من العام الماضي , بينما بلغت الارباح الصافية بعد الضريبة 6.1/ مليار ليرة سورية مقارنة ب/665/ مليون ليرة في العام الماضي 2018. وذلك بعد الالتزام بتطبيق تعليمات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 واسترداد فائض المخصصات التي اعتاد المصرف على تكوينها خلال السنوات السابقة لتدعيم المركز المالي للبنك. وقد تمكنت المجموعة خلال عام 2019 من :

- تحقيق نمو في إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 28% ليصل إلى /4.7/ مليار ليرة سورية نتيجة النمو في صافي دخل الفوائد والعمولات
- بلغ مجموع الموجودات بنهاية العام /175.6/ مليار ليرة سورية أي بزيادة نسبتها 10.4% عن عام 2018
- ارتفع رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية بمقدار /11.2/ مليار ليصل الى /48/ مليار ليرة بزيادة نسبتها 30% عن العام السابق





- تعزيز قاعدة المصرف الرأسمالية ليبلغ اجمالي حقوق الملكية 26.1/مليار ليرة مقابل 19.9/مليار ليرة سورية في العام السابق
- بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 95% ونسبة كفاية رأس المال 30.96 وهي تزيد عن النسب المحددة في مصرف سورية المركزي ولجنة بازل الامر الذي يظهر القوة المالية للمؤسستكم وقدرتها على الحفاظ على تحقيق ربحية بالاضافة الى المحافظة على معدلات عوائد جيدة ونسبة منخفضة للديون غير المنتجة .
- بلغت القيمة السوقية لسهم المصرف 360ل.س بنهاية عام 2019مما جعل القيمة السوقية لاسهم المصرف تصل الى 18.9مليار ليرة سورية .
- وأضاف رئيس الجلسة بأنه تم إعادة افتتاح فرع حمص ليلبلغ عدد فروع المصرف العاملة 23 فرع وعدد أجهزة الصراف الآلي 26 جهاز بنهاية 2019 بعد إضافة جهاز جديد في مشفى حلب التخصصي

واستطرد السيد نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة ، وأوضح بأنه تم اعتماد خطة تتوخى اقصى درجات الحيطة والحذر أساسها ترشيد الانفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال افضل فرص العمل والاستثمار وسنواصل مسيرتنا متطلعين بأمل الى مستقبل افضل , وبهذه المناسبة تقدم نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة بالشكر لحكومة الجمهورية العربية السورية والى كافة مؤسساتها الرسمية واطمأن بذلك مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية على جهودهم ودعمهم المتواصل كما اسجل الشكر والتقدير الى المساهمين والمودعين والعملاء على ثقتهم الغالية و أتوجه بالشكر والتقدير الى زملائي أعضاء مجلس الإدارة لدورهم الأساسي وعطائهم المستمر والى كافة موظفي الإدارة التنفيذية في مختلف مواقع عملهم على جهودهم المخلصة وختاماً ارجو لهذه المؤسسة الرائدة المزيد من التطور والتقدم والازدهار بما يخدم بلدنا الغالي ويساهم باستمرار نموه ورفعته في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد حفظه الله و رعاه .

انتقل بعدها رئيس الجلسة الى خطة العمل المستقبلية للمصرف حيث أوضح بأن المصرف سيعمل على الاستناد على استراتيجيات تعتمد على المحاور الرئيسية التالية  
أولاً: تحسين موقع البنك الريادي في السوق المصرفي.

ثانياً: المحافظة على الحصة السوقية أو زيادتها في المنتجات الرئيسية

ثالثاً: تحقيق نمو أعلى من السوق في القطاعات المستهدفة

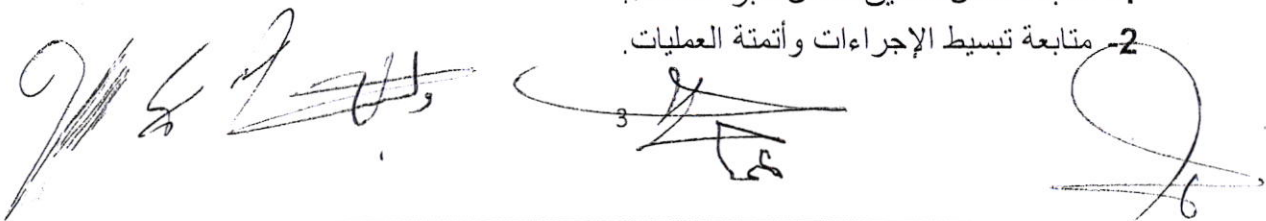
رابعاً: زيادة الكفاءة

خامساً: تحسين الربحية.

ونسعى إلى تحقيق الاستراتيجية بمحاورها المختلفة من خلال أربع أولويات استراتيجية:

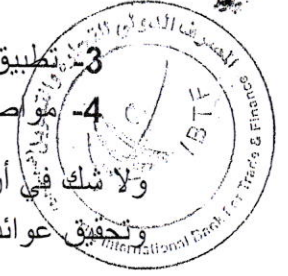
1- متابعة العمل لتحقيق أفضل خبرة للعملاء.

2- متابعة تبسيط الإجراءات وأتمتة العمليات.



3- تطبيق خطة متكاملة للتحويل الرقمي استكمالاً لما أنجزه البنك في هذا المجال.  
4- مواصلة تحقيق نمو مستدام في الأعمال لتحسين الربحية.

ولا شك في أن خطتنا إلى جانب قوة البنك وريادته في السوق ستمكننا من تقديم أفضل خبرة للعملاء وتحقيق عوائد مناسبة ومستدامة للمساهمين



### البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة المصرف وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة:

بين مدقق الحسابات القانوني السيد احمد رضوان شرابي بأن تقرير مدقق الحسابات موجود في التقرير السنوي السادس عشر و الخلاصة موجودة فيه و أنه سيتلو على المساهمين الرأي و أساس الرأي و المتطلبات القانونية لكي لا نطيل مدة الزمن

الى السادة المساهمين المحترمين

### الرأي:

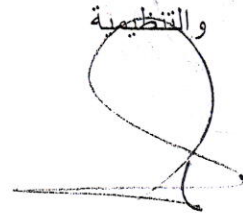
لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل شركة مساهمة مغلقة سورية عامة والشركة التابعة له "المجموعة" والتي تشمل بيان الوضع المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2019، وكل من بيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

وأضاف - برأينا إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي الموحد للمجموعة كما هي في 2019/12/31 وأداؤها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة في السنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين المصرفية السورية النافذة وقرارات وتعليمات مجلس النقد والتسليف.

### أساس الرأي:

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. لقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا أننا مستقلون عن المجموعة وفق "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أوصاف بأنه تم ذكر التفاصيل التي تتعلق بتطبيق معيار 9 وموضوع الاحتياطات وأسعار الصرف في التقرير السنوي وتابع حديثه حيث بين بأنه سيطرح موضوع الإفصاح حول المتطلبات القانونية والتنظيمية





وإن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكيد على مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية الموحدة .  
يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها .

**البند الثالث: مناقشة تقريرى مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما :**

طلب السيد رئيس الجلسة من السادة الحضور ابداء رأيهم في تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وقد تحدث تبعاً لذلك كل من السادة :

-المساهم الدكتور وليد الأحمر: بدأ الدكتور بالترحيب بالحضور وأفاد ان اجتماعات المصرف هي اجتماعات مميزة والبنك بعد 16 سنة ونحن بالاجتماع السادس عشر كان من أول البنوك الخاصة في سوق العمل المصرفية و له تاريخ طويل منذ عام 2004 وكان المصرف قبل الازمة من اقوى البنوك وأكثرها انتشاراً في الفروع انتشار جغرافي في سورية ولكن بعد الازمة تراجعت المؤشرات وعزى ذلك الى السياسة التحفظية أو سياسة الإدارة أو الشريك الاستراتيجي .

وانطلاقاً من هذا الموضوع وبعد الاطلاع على التقرير و قراءة تحليل البيانات المالية عن عام 2019 يوجد لدي بعض التساؤلات بخصوص المخصصات المالية والتي تمت مناقشتها من قبل المساهمين في اجتماع الهيئة السابق والذي ثبت بعد النتائج التي رأيناها اليوم من تطبيق المعيار 9 اننا كمساهمين كنا محقين بسبب المبالغة في نسبة المخصصات والمؤنات عن الأعوام الماضية , والدليل بعد تطبيق معيار 9 تم عكس مبالغ كبيرة تتجاوز 4.3مليار عادت الى الميزانية وحقت ربح إضافي.

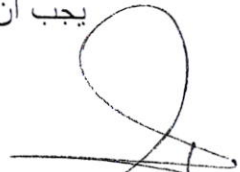
وبالتالي كان رأينا صحيحاً ولو تم اخذ جزء من المخصصات وتوزيعها كأرباح وزيادة راس المال وتوزيع اسهم مجانية كان الوضع افضل بكثير وكنا باتجاه زيادة راس المال لفوق 10 مليار كحد ادنى حسب متطلبات المركزي والجهات الوصائية.حبذا لو يتم توضيح اخذ المخصصات زيادة والدليل لما تم تطبيق معيار 9 تم عكس مخصصات .

- أما بالنسبة الى نتائج التي تم نشرها عن الربع الأول من عام 2020 وهنا تدخل رئيس الجلسة وبين أننا ناقش بيانات 2019 وليس بيانات 2020 وأكد السيد الأحمر بأن ما يناقشه هي بيانات منشورة من المصرف وأضاف بأنها لا تتوافق مع المنهج في 2019 راجين توضيحها من قبل الأستاذ حبيب يارد, وماهي الأرباح التشغيلية الحقيقية , وأرباح القطع هل كل البنوك عاملة أرباح قطع بنيوي بسبب اختلاف سعر القطع وان مايبهم المساهمين هي الأرباح التشغيلية الحقيقية ومن خلال قراءة بسيطة يتبين بأنه لا يوجد أرباح تشغيلية حقيقية عن الربع الاول , تدخلت مندوبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بينت بأننا ناقش بيانات 2019 وليس 2020

- ورد عليها السيد الاحمر بأنه لا يحق لاحد مصادرة حقوقنا بالحديث , وأوضح لها بأن الوزارة يجب أن تكون من طرف المساهمين واكد على موضوع المخصصات الذي تم المبالغة فيها



5



اذا كان الربع الأول هكذا نريد معرفة الى أين يتوجه المساهمين بسبب جائحة كورونا حيث أن معظم الاعمال توقفت والاجراءات القسرية المفروضة على البلد بما يسمى قانون قيصر - وتمنى الدكتور وليد الاحمر بأن يكون هناك عرض تقديمي مفصل على الشاشة، إضافة للمؤشرات المالية حول الوضع التنافسي مع البنوك الأخرى وحبذا لو توفر هذا الموضوع في الاجتماعات القادمة، كما طلب بيان المحفظة المالية والمخصصات التي تم اخذها بالعملة السورية أو العملات الأخرى .

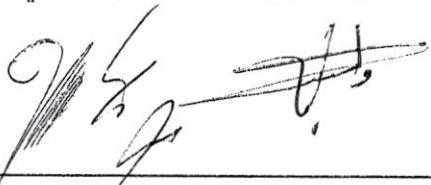
وتابع حديثه بأنه فيما يخص موضوع زيادة راس مال المصرف البالغ 5,250 مليار كان يوجد توجيهات من الجهات الوصائية (المركزي) بزيادة راسمال البنوك جميعها حتى تصبح 10 مليار كحد ادنى وذلك في ظل التضخم وانخفاض القوة الشرائية فإن هذه الأرقام لا قيمة فعلية لها وطلبنا سابقاً زيادة راسمال المصارف والبنوك التقليدية الى 20 مليار حتى يكون لها قدرة على العمل باعتبار اننا نتنتظر تحقيق الأرباح لكي يتم زيادة راسمال المصرف وهذا موضوع طويل . والسؤال حبذا لو تم زيادة راس المال عن طريق الاكتتاب وماهو موقف الشريك الاستراتيجي لوتتم زيادة راسمال عن طريق الاكتتاب

واخيراً وضح الدكتور وليد الاحمر بأنه من باب الشفافية والحرص على سمعة المصرف والجهود المبذولة به فإنه قد وصلني معلومات من اشخاص موثوقين بأنه تتم بعض الممارسات للفساد من قبل بعض الموظفين أو مدراء الفروع مثل (فك ودائع -الحصول على تسهيلات وقروض ....) أتمنى من الإدارة معالجة هذه الأمور لأنها تسيئ الى سمعة المصرف ومكانته التي بنيت من 16 عام.

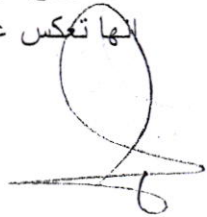
- تحدث المساهم الدكتور عمر الحسيني : وتشكر كل من السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الأستاذ ايهم والأستاذ احمد والأستاذ فادي والأستاذ حبيب وعلى راسهم الأستاذ سلطان الرئيس التنفيذي للبنك الذي يعد من اقدم المدراء البنوك في سورية وتقدم بالشكر للشريك الاستراتيجي بنك الإسكان الذي يعد من اعرق البنوك في الأردن.  
وبين بأن المصرف الدولي للتجارة والتمويل حقق نقلة جديدة في عمله البنكي وذلك بالنسبة للتسهيلات الائتمانية ورغم الظروف الصعبة فقد زادت بمقدار 11 مليار ليرة سورية والتأمينات النقدية زادت حوالي 7 مليار وودائع الزبائن والدخل التشغيلي زاد أكثر من مليار أي أنه تم اجراء نقلة نوعية بعمل المصرف .

وأكد على الموضوع الذي تحدث به الدكتور وليد وهو أنه يوجد لدى البنك سياسة تحفظية كبيرة من قبل الإدارة التنفيذية والسيد سلطان الزعبي فيما يتعلق بموضوع المخصصات لاكثر من 11 مليار وتساءل متى سيتم عكسها وأنه تم في الربع الأول زيادة المخصصات الامر الذي ينعكس على كاهل المساهمين .

وأضاف بأنه من بين المخصصات يوجد قرض خارجي للمدعو نجيب عساف كان قد حصل عليه من فروع الإسكان المنتشرة والمصرف الدولي يتحمل 3.5 مليار مخصصات ليس لنا بها ذنب ولو لها تعكس على الأرباح ستحقق رقم كبير للمساهمين، وأكد على أنه يريد معرفة متى ستنتهي قصة



6







الأستاذ نجيب عساف وبين أن المصرف تأسس مع باقي البنوك التقليدية بيمو والمهجر وهذه البنوك وصلت خلال هذا العام الـ 10 مليار متى ستصل الى هذا الرقم .

وبأنه منذ سنتين اقترح الرئيس التنفيذي للمصرف الاستاذ سلطان توزيع اسهم مجانية 40% , وضم الاحتياطات عندما كان يوجد خسائر بالبيانات المالية . وبين بأنه يوجد لدينا في الاحتياطي الخاص مبلغ كبير وانا اقترح أن يتم زيادة رأس المال 33.33% أي رفع رأس المال الى 7 مليار باعتبار يوجد في الاحتياطي الخاص هذا المبلغ . وزيادة مبلغ 20% هو مبلغ جيد للمساهمين كما انني نصحت المساهمين بأن لايقوموا ببيع الأسهم وهوبنك جيد يوجد لديه مخصصات كبيرة ولديه مستقبل كبير .  
وبين بأن هذا البنك قادر على زيادة رأسماله الى 10 مليار, لكن يوجد سياسة تحفظيه من الرئيس التنفيذي ومن بنك الإسكان .

- تحدث المساهم الأستاذ جهاد الكبة : وتوجه بالشكر لاعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على النتائج الجيدة التي تحققت هذا العام التي انعكست على ربحية السهم ومركز القطع البنوي وإطفاء الخسائر المحققة تمنى ان يستمر البنك بالتطور والنجاح وفيما يتعلق بموضوع المخصصات فإنه معها و بما يخص زيادة رأس المال بالعملة السورية فإنه ضدها لأنها تنعكس سلباً على مركز القطع البنوي.

عقب رئيس الجلسة نائب رئيس مجلس الادارة على المداخلات أعلاه وبين بأنه كعضو مجلس إدارة يرى بأن جميع المداخلات هي مداخلات قيمة وجديرة بالاحترام ومعظم ما جاء فيها سيتم عرضه على المجلس لمعالجتها ولكن اريد أن أدافع عن سياسة البنك لناحية المخصصات حيث زادت ثقة الناس من خلال مؤشر حجم الودائع لدى المصرف حيث اننا في المركز الأول على جميع البنوك الذي يؤكد ثقة الآخرين , وما تبقى سيعتبر توصيات سيتم عرضها في الاجتماع الأول لمجلس الادارة مباشرة. وفيما يخص الارقام والسياسة النقدية فإن الاستاذ حبيب يارد هو الاقدر على الاجابة على التساؤلات .

كما وضع عضو مجلس الادارة الأستاذ نادر حداد بأن الخسائر المدورة قد سددت الحمد لله وهذا يعتبر انجازاً وحققنا أرباح 6.259 مليار وهو رقم واحد بين البنوك التقليدية غير الاسلامية ووضعنا جيد جداً في عام 2019.

أما فيما يخص موضوع زيادة رأس المال تم الاقتراح على مصرف سورية المركزي للموافقة على توزيع 20% ارباح على سعر السهم الاسمي وإذا تم بيعه في البورصة سيكون أكثر بكثير . ومانزال بانتظار الموافقة على ذلك وفيما يخص زيادة رأس المال بنسبة 33.33% نحن معكم كاعضاء مجلس إدارة و نضم صوتنا اليكم وسيتم مناقشته في اجتماع المجلس لانه موضوع مهم.

أما فيما يخص موضوع المخصصات الزائدة هي حماية لاموال المساهمين ولاموال المودعين باعتبارها امانه في اعناقنا وبسبب حرصنا وخوفنا عليكم كان السبب في زيادة المخصصات ونحن

مع بعضنا في سفينه واحدة وعندما تم تطبيق معيار 9 كان الوضع جيد وتم عكس المخصصات الفائضة الى الارباح بينما باقي المصارف اضطرت الى الاحتياطات الزائدة. بينما مصرفنا تراجعنا بالمخصصات.

طلب السيد رئيس الجلسة من المدير المالي الأستاذ حبيب يارد الرد على التساؤلات التي اثارها المساهمون وبين الاستاذ حبيب يارد بأن سياسة المصرف لناحية المخصصات كانت صحيحة و بالرجوع الى عام 2017 وعندما تحسن سعر الصرف أظهرت معظم البنوك خسائر الا مصرفنا , حيث أن المخصصات كانت كافية ومدروسة , ومع تطبيق المعيار 9 في عام 2019 تم استرداد كافة الخسائر المدورة وتم تحويلها الى أرباح وإن المصرف يضع امامه جميع المخاطر المحتملة وغير المتوقعة وجميعها لها حسابات تغطيها وحاليا فإن المخصصات ستكون على حجم المخاطر.

وبالنسبة لنتائج الربع الأول فقد لاحظنا المخاطر الكبيرة في بداية 2020 (المتوقعة وغير المتوقعة) وهي جائحة كورونا والعقوبات المفروضة على سورية الامر الذي أدى تقييد منح التسهيلات مؤخرًا ومن الطبيعي أن ينتج عنها زيادة بعض المخصصات الإضافية وسيتم العمل على معالجتها مع نهاية السنة ولا يوجد أي خطر بإذن الله.

وفيما يخص عرض الوضع التنافسي مع باقي المصارف على السادة المساهمين فهو امر تم اتخاذه في الاجتماع السابق وسنعمل على استدراكه في الاجتماع القادم .

أما بالنسبة لمحفظه التسهيلات فوضعها مطمئن وإن المرحلة الثالثة من عدة سنوات لم تتعدل والحمدلله وهي تشكل 22% بسبب زيادة سعر الصرف وسابقاً كانت 10% وقد تضخمت المحفظه والديون ولم يدخل عملاء جدد, ووضع المصرف بالنسبة للمخصصات في السوق ضمن المعدل الطبيعي .

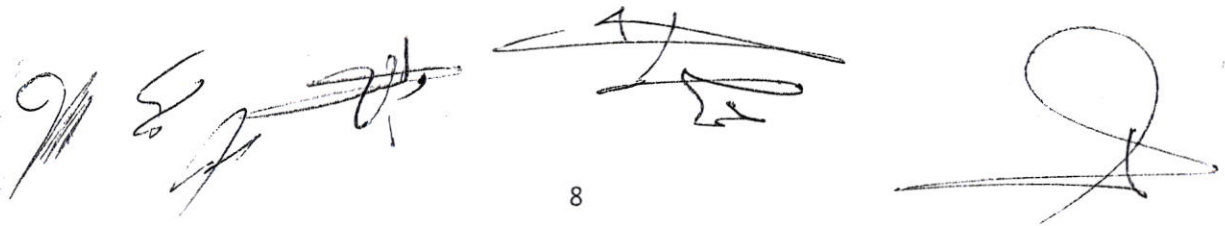
وموضوع زيادة رأس المال إن فكرة دفعه نقداً لم تلاق نجاح في هذه الظروف وكان التوجه عن طريق رسملة أرباح مدورة و احتياطات وهذا مانحن بانتظار تحقيقه .

وبالنسبة لموضوع قرض المرحوم نجيب عساف متابع ويوجد بوادر إيجابية بخصوصه ونعمل على معالجته دون دفع مخصص وذلك عن طريق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

والمخصصات مضبوطة /تسهيلات أو توظيفات البنوك / ولا يوجد مخاطر كبيرة والظروف هي التي أدت الى زيادتها بشكل بسيط وهي متابعة انشائه .

وبعد المناقشة المذكورة أعلاه والمدولة بين رئيس الجلسة بأن تقرير مجلس الادارة ومدقق الحسابات مطروحين للتصويت

وبالتصويت تمت الموافقة بالاجماع بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات





البند الرابع: انتخاب مدققي الحسابات وتعيين تعويضاتهم .

توجب القوانين النافذة لاسيما قانون إحداث المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 و تعديلاته و كذلك قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 إخضاع البيانات المالية للمصارف إلى تدقيق من مدققي حسابات معتمدين لدى جهات مختصة لاسيما مصرف سورية المركزي .

وقد ألزمت تلك القوانين و خاصة قانون الشركات المذكور أعلاه أن تتولى الهيئة العامة للمصرف انتخاب مدققي الحسابات و تعيين تعويضاتهم استناداً لأحكام الفقرة /4/ من المادة /168/ من القانون المذكور .

كما أن المادة /16/ من النظام الأساسي للشركة قد أشارت إلى أن الهيئة العامة تقوم بتعيين مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الاختصاص و السمعة الجيدة و المشهود بنزاهتها و كفاءتها في تدقيق الأمور المصرفية و المحاسبية مفوضاً خارجياً لمراقبة و تدقيق حسابات المصرف ضمن معايير المحاسبة الدولية و معايير بازل (2).

هذا و تماشياً مع تلك النصوص فقد استطلعت إدارة المصرف الدولي للتجارة و التمويل شركات المراقبة و التدقيق المحاسبي المسجلة في سورية و التي تنطبق عليها الشروط الواردة في النظام الأساسي للشركة .

حيث ارتأت مايلي :

انتخاب السيد أحمد رضوان شرابي كمدقق حسابات معتمد مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب و على أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية و إجراء مراجعة للحسابات بشكل ربعي و نصف سنوي.

وعليه نرجو من هيئتك الكريمة الموافقة .

تمت الموافقة بالتصويت والاجماع على تسمية السيد أحمد رضوان شرابي مدقق للحسابات لعام 2020 وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابه.

البند الخامس: اقرار تعيين كل من السادة عمرو موسى و محمد سعيد الدجاني / ممثلي بنك الاسكان - الأردن أعضاء لمجلس الإدارة بدلاً عن السيدين خالد الذهبي و سائد زريقات أعضاء في مجلس إدارة المصرف عن الفترة المتممة لولاية المجلس والتي تنتهي في 2020/07/30 .

بناءً على موافقة السادة مصرف سوريا المركزي فقد تم تسمية السادة عمرو موسى و محمد سعيد الدجاني / ممثلي بنك الاسكان - الأردن أعضاء لمجلس الإدارة بدلاً عن السيدين خالد الذهبي و سائد زريقات و ذلك عن الفترة المتبقية لولاية المجلس .

علماً أن السيد عمرو موسى من الجنسية الأردنية و حاصل على درجة بكالوريوس في الإقتصاد عام 1994 من كلية الجامعة الأمريكية في القاهرة / مصر و لديه خبرة مصرفية تزيد عن أربعة وعشرين عام من الخبرة المصرفية لدى مؤسسات مصرفية عربية ( البنك العربي ، بنك سويسيتيه جنرال ،

البنك التجاري الأردني وحالياً بنك الاسكان ) ومعرفة عميقة بمعظم قطاعات العمل المصرفي وعلى مستوى الإدارة العليا ، ويشغل حالياً رئيس مجموعة ادارة الائتمان في بنك الاسكان / الاردن .

و السيد محمد سعيد الدجاني من الجنسية الأردنية و حاصل على درجة الماجستير بإدارة الأعمال عام 2001 من جامعة هدرزفيلد بريطانيا ، وبكالوريوس في ادارة الأعمال عام 1999 من جامعة عمان الأهلية في الأردن علماً أن لديه خبرة مصرفية تزيد عن تسعة عشر عاماً في مختلف مجالات العمل المصرفي بما في ذلك العلاقات الدولية و يشغل حالياً منصب المدير التنفيذي - دائرة المؤسسات المالية في بنك الإسكان / الأردن.

حيث أخذت الهيئة علماً بذلك وتمت الموافقة على إقرار هذه التعيينات أصولاً .

#### البند السادس: انتخاب أعضاء مجلس إدارة لدورة جديدة:

بناءً على كتاب مصرف سورية المركزي رقم 16/4146/ص تاريخ 2020/7/29 والمتضمن عدم الموافقة على مناقشة هذا البند وعليه سيتم نشر إعلان جديد للمساهمين للترشح لمجلس الإدارة وتحديد موعد لعقد إجتماع هيئة عامة لانتخاب مجلس إدارة جديد . وقد أخذت الهيئة علماً بهذا الموضوع

#### البند السابع: إقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2019 والبحث في تعويضات عام 2020:

وفقاً لأحكام المادة /156/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 و المتعلقة بتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وعملاً بأحكام الفقرة (5) من المادة (11) من النظام الأساسي للمصرف فإننا نبين ما يلي :

بلغت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2019 بواقع مبلغ / 57,500,000 ل.س لقاء حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس، إضافة إلى النفقات الأخرى (مصاريف الاجتماعات- بدلات حضور الرئيس التنفيذي للجلسات -بدلات أمناء السر - التنقلات - نفقات إقامة) البالغة /14,945,569/ ليرة سورية.

2- أما فيما يتعلق بتعويضات عام 2020 فإن المجلس يوصي بالإبقاء عليها و كما يلي :

أ - صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي عن حضور جلسات مجلس الإدارة بواقع مبلغ ( 1,000,000 ) ل.س فقط مليون ليرة سورية عن كل جلسة .

ب - صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي عن حضور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بواقع مبلغ (700,000) ل.س فقط سبعمائة ألف ليرة سورية عن كل إجتماع لجنة.

وهنا تدخل السيد وليد الأحمر وبيّن أنه ورد بدلات لاعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي و أريد أن اعرف من السيدة الهام (مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك) والجهات الوصائية هل يوجد بالقانون ما يسمح للرئيس التنفيذي بتقاضي بدلات حيث أفادت السيدة الهام بأنها تعويضات مجلس إدارة ، وأضاف الأحمر بأنه هذه هي المرة الأولى التي يتم ذكر تفاصيل البدلات بشكل مفصل

10



وانتقل رئيس الجلسة الى الأستاذ فادي جليلاتي موضحاً ن سبب ذكر هذه التفاصيل وأفاد الأستاذ فادي بأن هيئة الأوراق المالية طلبت تفصيل للمبالغ المصروفة .

أفاد رئيس الجلسة بأن تعويضات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والرئيس التنفيذي جميعاً تحت مظلة القانون ، وإذا القانون لايسمح فإنه حسب القانون لاينفذ .

المذكرة المطروحة للتصويت على الشكل التالي:

تعويضات مجلس الادارة كما وردت مع مراعاة تعويضات الرئيس التنفيذي حسب القانون والأنظمة النافذة.

تمت موافقة الهيئة بالاجماع على إقرار تعويضات مجلس الادارة المصرفة عن عام 2019 واعتماد المقترح بالمصرف المطروح أعلاه لأعضاء مجلس الادارة .

وهنا تدخل السيد اياد مصدوم و أفاد بأنه يوجد الكثير من المصارف قام مجلس الإدارة فيها بإعفاء المصرف من التعويضات باعتبار لا يوجد أرباح , ولم يتم توزيع أي أرباح من 8 سنوات وبين بأن المساهمين لاملكون جمعية خيرية لاعضاء مجلس الإدارة ليتربحو منه دون ان يكون للمساهمين أرباح لسنوات طويلة .

وقد وضع له السيد رئيس الجلسة بأن هذه التعويضات هي عبارة عن بدل اتعاب وتعويضات للمجلس نتيجة العمل منجز والمسؤوليات العالية التي يتحملها أعضاء المجلس واتعاب السفر وبدل التنقلات هي لاتعادل شيئاً بما كان يصرف سابقاً نتيجة انخفاض سعر الصرف ,

تدخل الأستاذ نادر حداد عضو مجلس الإدارة وبين انه يوجد تعويضات ويوجد مكافآت وهي تشكل 5% من صافي الارباح وعندما كان يصرف سابقاً قبل الاحداث كان يصرف 2% وهو الحد الأدنى من الارباح وهذه التغت منذ عام 2012 ولم يتم صرف أي مكافآت ولا يوجد أي عضو يتقاضى اية ارباح ونحن نتحدث عن بدل أتعاب وليس أرباح .

تابع السيد رئيس الجلسة نائب رئيس مجلس الادارة وافاد بأن المذكرة المعروضة للتصويت اقرار تعويضات مجلس الادارة مع الملاحظة التي مناقشتها بموضوع تعويضات الرئيس التنفيذي .

وقد وافقت الهيئة بالاجماع .

البند الثامن: مكافآت أعضاء مجلس الادارة :

بين رئيس الجلسة بأنه لم يتم إقرار أي مكافآت لاعضاء مجلس الادارة عن عام 2019 ، وقد أثنى بعض المساهمين (الدكتور عمر الحسيني والدكتور وليد الاحمر) على هذا البند .

البند التاسع: تكوين الاحتياطات :

وضح السيد رئيس الجلسة الاستاذ مسعود صالحه .بأنه تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2019 بمبلغ 15,709,410/ ليرة سورية بما يتم رصيده إلى 1,312,000,000/ ليرة سورية ليبلغ 25%

من رأسمال المصرف حيث يمكن التوقف عندها عن تكوين الاحتياطي القانوني عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بتاريخ 2011/2/14 ، كما تم تكوين احتياطي خاص للعام 2019 بمبلغ /631,030,440/ ليرة سورية استناداً إلى المادة رقم /97/ من قانون النقد الأساسي رقم 2002/23 بما يعادل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح (خسائر) فروقات القطع غير المحققة.

وبعد تكوين الاحتياطيات يتم تدوير مبلغ /5,555,083,106/ ليرة سورية إلى الخسائر المتراكمة المحققة ليصبح رصيدها أرباح محققة بقيمة /136,482,401/ ليرة سورية ومبلغ /50,719,754/ ليرة سورية الذي يمثل خسائر فروقات القطع غير المحققة إلى الأرباح المدورة غير المحققة ليصبح رصيدها /17,282,948,911/ ليرة سورية. وقد اطّلت الهيئة على البند أعلاه

#### البند العاشر: إبراء ذمة مجلس الإدارة :

وفقاً لأحكام المادة /168/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 فإنه يتوجب إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة ( المصرف الدولي للتجارة و التمويل ) في نهاية كل دورة مالية سنوية وذلك إشعاراً من الهيئة العامة بإطلاعها على البيانات المالية المقدمة إليها خلال دورة إنعقادها العادية السنوية بما يؤكد أن مجلس الإدارة لم يتسبب ولم يلحق أي ضرر مادي و لم يترتب أية التزامات مالية بدون وجه حق على المصرف ، فضلاً عن أن المجلس لم يحصل على أية مكاسب غير قانونية إطلاقاً من المصرف خلال فترة الدورة المالية المنتهية في 2019/12/31 .

و نظراً لكون البيانات المالية المدققة و المعتمدة أصولاً من قبل كافة الجهات المختصة و من مدققي الحسابات

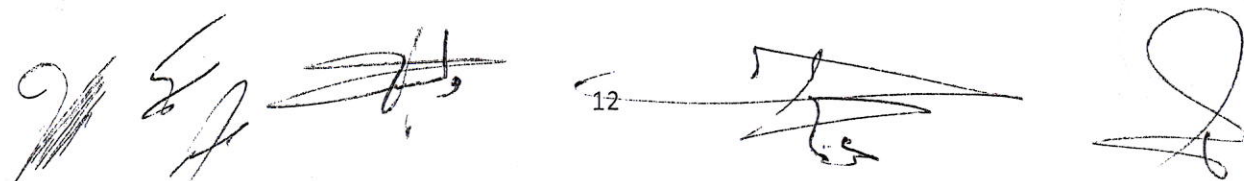
و التي لم تثبت أي ضرر لحق بالمصرف من قبل مجلس الإدارة من أي نوع كان كما أن هذه البيانات لم تثبت حصول المجلس على أية مكاسب قانونية .

لذا فإننا نتقدم إليكم، راجين إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2019/12/31 .

وبعد التداول تقرر بالإجماع إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تجاه المصرف

#### البند الحادي عشر : النظر في زيادة رأسمال المصرف عن طريق ضم جزء من الاحتياطي الخاص بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية:

في ضوء نتائج أعمال عام 2019 وبعد أن تم إطفاء كافة الخسائر المتراكمة المحققة وتحويلها إلى أرباح مدورة محققة بمبلغ /136,482,401/ ليرة سورية ، فإن المصرف يقترح توزيع نسبة 20% من رأس المال الحالي (ما يعادل 1,050,000,000 ليرة سورية) عن طريق إصدار أسهم مجانية من رصيد الاحتياطي الخاص البالغ بنهاية عام 2019 ما يعادل /1,937,821,030/ ليرة سورية.







وفي حال صدرت موافقة الجهات الوصائية (مصرف سورية المركزي ، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية) فإن رأسمال الجديد سيصبح /6,300,000,000/ ليرة سورية.

لذا يرجى التكرم بالموافقة على الاقتراح .

الدكتور بشار وضع انه منذ سنتين تم اقتراح زيادة راس مال البنك 40% كان من المفروض أن يعرف المصرف بأن الموافقة لن تأتي من المصرف المركزي . الامر الذي انعكس سلباً علينا حيث قمنا بشراء اسهم جديدة , وتساءل هل موضوع موافقة المركزي هي مسألة وقت أم من ممكن وجود رفض لهذا الموضوع والمستغرب أن سعر السهم جامد .

رد السيد رئيس الجلسة الاستاذ مسعود صالحه أن موافقة البنك المركزي مرتبطة بالربح والخسارة وسابقاً كان يوجد خسائر محققة الان تم اطفاء لهذه الخسائر وموافقة البنك هي تحصيل حاصل ان شالله , وإن سعر السهم غير متوافق مع حجم ملكية المصرف .

وهنا تدخل السيد نادر حداد عضو مجلس الادارة موضحاً بأنه تم الاتصال مع امين سر المجلس بخصوص تعويض الرئيس التنفيذي وتبين بأنها مكافأة مخصصة من مجلس الادارة للرئيس التنفيذي وليس تعويض و يوجد قرار مجلس ادارة فيها ، وتم ذكرها عن طريق الخطأ في بند تعويضات أعضاء مجلس الادارة ونعتذر عن الخطأ لانه يظهر وجود مخالفة قانونية . وكان من الخطأ ذكرها وأوضح رئيس الجلسة الاستاذ مسعود صالحه وقال بأنه فيما يخص الاشكال الحاصل بتعويضات المدير التنفيذي للبنك , نبين بأن المدير التنفيذي للبنك لم يتقاضى ولن يتقاضى تعويضات عن الجلسات وان ما ذكر هو خطأ في الصياغة وهي عبارة عن مكافأة أقرها مجلس الادارة للرئيس التنفيذي .

تدخل السيد وليد الاحمر وقال أننا تحدثنا وبيننا بأن أعضاء مجلس الادارة لا يتقاضون أي مكافآت منذ 8 سنوات ونؤكد بأن هذا الكلام غير موجه الى شخص الرئيس التنفيذي الاستاذ سلطان وكل الشكر لجهوده المبذولة خلال السنين الماضية ولكن الحديث من باب المبدأ باعتبار أن الجهات الرقابية والوصائية موجودة , وهل يحق لنا صرف مكافآت للرئيس التنفيذي وهو انسان متفرغ ويتقاضى اتعاب لتفرغه ومكافآت غير الراتب و أعضاء مجلس الادارة والمساهمين لا يتقاضون أي ارباح والسؤال لمجلس الادارة .

اجاب السيد مسعود صالحه بأن تعويضات أو مكافآت الرئيس التنفيذي أو أي موظف في التنفيذية هي من صلاحية مجلس الإدارة وفق القوانين والانظمة النافذة ولا علاقة للهيئة العامة بهذا الموضوع .

وأضاف المساهم الدكتور وليد الاحمر وبين هل هذا الكلام صحيح وأنه لم يسمعها سابقاً . وهل هي سابقة في بنوك اخرى وشركات مساهمة حيث أننا يجب أن نكون حذرين وشفافين لكي لا نرتكب مخالفة .

فأجاب الاستاذ مسعود بأنه لا يوجد لدينا مخالفة قانونية لهذه المسألة وإن إعطاء تعويضات للمدير التنفيذي اسوة باعضاء مجلس الادارة أو الموظفين هي من صلاحيات مجلس الادارة ..

وتدخل المساهم السيد الحسيني وقال من الممكن أن يعطي من يشاء من الموظفين .

13



أكد رئيس الجلسة بأن صرف المكافآت سواء للرئيس التنفيذي أو لأي موظف بالادارة التنفيذية مرتبط بوجود الاعتماد القانوني للمصرف في الموازنة وكذلك وجود المبررات لمثل هذا الصرف ..

أكد السيد الحسيني مرة أخرى على موضوع زيادة رأس المال وطلب زيادتها الى 33.33%

وضح عضو مجلس الادارة الأستاذ نادر حداد "أنه من الأفضل ان نحصل على موافقة على 20% وبعدها يطلب الزيادة واذا كان هناك مجال اكيد سيتم تسجيله كإقتراح من الهيئة العامة , وإن زيادة رأس المال من 20% الى 33.33% هي من مصلحة الجميع ليصبح 7مليار .

حيث تدخل الأحمر وطلب تعديل القرار من 20% الى 33.33% ليصبح راس المال 7مليار

استاذن الأستاذ نادر حداد من رئيس الجلسة وطلب منه الحديث بموضوع المكافآت

وقال :نحن كمجلس إدارة لدينا سياسة وهي ضمن صلاحياتنا طبعاً وبسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها الموظفين (الهجرة – الفرص الاخرى من باقي المصارف ..... ) ويوجد لدينا موظفين جيدين جداً ورئيس تنفيذي جيد جداً ونواب جيدين فإننا نعمل على منحهم مكافآت بدلاً من زيادة الراتب لانها غير ثابتة اما زيادة الراتب فهي حق مكتسب . فهذا كل الموضوع أردنا توضيح هذه النقطة فقط .

تدخل رئيس الجلسة الأستاذ مسعود صالحه وأفاد فيما يخص هذا الاقتراح دعونا نصيغه لنبقى متوافقين مع القانون ، ولنصوت عليه ويعتبر توصية الى مجلس الإدارة ، لاعطاءه صلاحية الموافقة أو عدمه . طرح رئيس الجلسة التصويت بالموافقة على التوصية المتعلقة برفع النسبة المخصصة لاسهم إضافية للمكتتبين من 20% الى 33.33% وتفويض مجلس الإدارة بهذا الموضوع .

تدخلت مندوبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك واستفهمت هل هذا قرار هيئة أم توصية تم الإجابة بأنها توصية وتفويض مجلس الادارة بمتابعة هذا الموضوع . وافادوا بأن الجميع موافقين على هذا الامر بقي فقط يوافق بنك الإسكان .

أقرت الهيئة العامة التصويت بالاجماع على الموافقة على زيادة رأس مال المصرف الى 6,300,000 ستة مليار وثلاثمائة مليون ليرة سورية في حال وافقت الجهات الوصائية على المقترح المعروف أمامها المتضمن زيادة رأس مال المصرف بقيمة 20% . وبالتالي سيتم تعديل النظام الاساسي للمصرف /بند رأس المال للمصرف/

كما تمت الموافقة من الهيئة العامة على رفع توصية الى مجلس الادارة لدراسة إمكانية زيادة رأس مال المصرف الى سبع مليار وفوضت الهيئة مجلس الادارة بالسعي لذلك .

تابع رئيس الجلسة وتوجه للمساهمين هل يوجد لديكم أي سؤال قبل اختتام الجلسة تدخل أحد المساهمين وسال هل اجتماع الهيئة هو اجتماع هيئة غير عادية أو عادية وردت عليه مندوبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وأفادت بأنه اجتماع هيئة غير عادية وهي تاخذ جدول الهيئة العادية .



وأضاف أحد المساهمين وطلب رأي من الأستاذ حبيب يارد حول جمود السهم بالرغم من وجود قرار شبه أكيد بزيادة رأس المال .

رد الأستاذ حبيب يارد وأكد بأن قيمة السهم مرتبطة بالعرض والطلب ولا تكون مرتبطة بشكل كامل بالنتائج المالية , أكد أن زيادة رأس المال مشروطة بموافقة المركزي , وبالنسبة للتجارب السابقة لا تأتي دائما بالموافقة , لذلك يتم التريث لحين ورود الموافقة النهائية عليها .

وقد أكد المساهم عمر الحسيني أن السهم الحالي لا يعبر عن قيمته الحقيقية

افاد الأستاذ مسعود أن القيمة السوقية أقل بكثير من حقوق الملكية التي يوجد فيها مبلغ مرصودة لمباني وعقارات للمصرف وقيمتها تضاعفت عن القيمة الدفترية الموجودة فيها .

تدخل الحسيني وقال بأن قيمة السهم كان 330 ليرة وأخبرنا المساهمين بعدم البيع , وقال بأن لديه طلب أخير أنه في حال وافق مجلس الإدارة على الاقتراح المتعلق بزيادة رأس المال الى 7 مليارات أن يتم مراسلة سوق الأوراق المالية لنشر إيضاح لكي يعلى سعر السهم وبالتالي نكون عدلنا الاقتراح من 20% الى 33.33% أي الى 7 مليار .

وأكد رئيس الجلسة بأن هذا الموضوع سيعرض على جدول أعمال المجلس في الجلسة القادمة .

وفي نهاية هذا الاجتماع أشكركم جميعاً على حضوركم وتحملكم عناء السفر متمنياً للجميع بالصحة والعافية , وأخص بالشكر مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية ومندوبي مصرف سورية المركزي . وكل عام وانتم بخير

هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة والرربع ظهرا من يوم الاثنين الواقع في  
2020/8/10 .

مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

الهام شحادة /  
عساف /  
ديوب

مراقبي التصويت

عمر الحسيني/وليد الاحمر

مقرر الجلسة

ثراء عزو

صورة طبق الأصل

٢٤ آب ٢٠٢٠

رئيس الجلسة  
مسعود صالح